ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

صاروخ بن غوريون وتغيير المعادلات.. كيف فرضت القوات اليمنية الحصار الجوي على «إسرائيل»؟

محمد الأيوبي

في لحظة خاطفة، تهاوى وهم «السماء المحصّنة». ففي الرابع من أيار/ مايو ٢٠٢٥، لم يكن الشرق الأوسط على موعد مع مجرّد تصعيد جديد، بل مع ولادة معادلة إستراتيجية غير مسبوقة. بإعلان القوات اليمنية المسلحة فرض «حصار جوي شامل» على الكيان «الإسرائيلي»، تحوّلت خارطة الاشتباك من جغرافيا غزّة إلى فضاء إقليمي مفتوح، تجاوز خطوط التماس المباشر، ليضرب أحد أكثر رموز البنية التحتية «الإسرائيلية» حساسية: مطار «بن غوريون» الدولي.

الضربة: لحظة كسر الردع

الصاروخ الذي استهدف مطار «بن غوريون» لم يكن اعتياديًا. لقد اخترق طبقات الدفاع المتعددة، الأميركية و«الإسرائيلية»، ليصيب هدفه بدقة، وسط صدمة استخبارية لم تنفع معها التبريرات. فشل منظومات الدفاع «القبابيّة» كشف هشاشة ما سُمّي لعقود بـ«حصن الردع الإسرائيلي»، وكشف معه محدودية القدرة الأميركية في تأمين الحليف المدلل في لحظة الحقيقة.

من غزة إلى «بن غوريون»: المعركة تتّسع

منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، دأبت القوات اليمنية على إطلاق صواريخها باتجاه البحر الأحمر والأراضي الفلسطينية المحتلة، دعمًا واضحًا وصريحًا للمقاومة في غزة. لكن استهداف المطار المركزي لـ«إسرائيل» شكل نقطة تحوّل: فالأمر لم يعد مجرّد إسناد رمزي، بل دخول فعلي في معركة فرض المعادلات.

ما جرى لم يكن فقط خرقًا أمنيًا؛ بل خرقًا مفهوميًا لمعنى «الحدود الآمنة»، وأسّس لمرحلة جديدة، تُفقد «تل أبيب» تفوقها الجوي والناري، وتضع مطاراتها ومرافئها تحت رحمة قرار يُتخذ من جبال صعدة أو كهوف عمران.

الحصار الجوي: إسقاط إحدى أهم مزايا «إسرائيل»

القدرة على التحرك الجوي كانت جزءًا من تفوق «إسرائيل» الإستراتيجي: حركة

الطيران المدنية والعسكرية، استقبال الدعم الخارجي، والهروب نحو الملاذات الدولية عند الأزمات. اليوم، كل تلك القواعد باتت مهددة. فحين تُصبح مطارات «اللد» و«إيلات» و«ريشون لتسيون» ضمن مدى نيران منظمة ومتكررة، فإن «إسرائيل» لم تعد نقطة منيعة في شرق المتوسط، بل هدفًا مرصودًا ضمن مجال ناري يمتد من اليمن إلى لبنان، مرورًا بسورية والعراق.

الرسائل تتجاوز «إسرائيل»: الغرب في مرمى المعادلة

ما يحرج واشنطن أكثر من الضربة نفسها هو العجز عن منعها. الغارات الأميركية على اليمن، وإسقاط طائرة «إف-١٨ سوبر هورنت» في البحر الأحمر، والانكشاف الاستخباري أمام منصات الإطلاق المتنقلة، جميعها مؤشرات على مأزق الردع الأميركي، لا تجاه اليمن فحسب، بل تجاه المحور الذي تقوده طهران ويضم صنعاء وبغداد وبيروت وغزة.

الإدارة الأميركية، العالقة بين مستنقع أوكرانيا وارتدادات صراع غزة، تدرك أن توسيع الجبهة ضد إيران لم يعد خيارًا واقعيًا، خصوصًا بعد دخول روسيا علنًا على خط الحلف الإستراتيجي مع طهران. فالاتفاقية العسكرية الموقّعة بين موسكو وطهران، والتي دخلت حيز التنفيذ لعشرين عامًا، تقلب طاولة التهديدات، وتجعل أي عدوان على إيران مغامرة غير محسوبة العواقب.

إيران: البنية التي لا تُرى.. وتُخشى

حين دعا «بيني غانتس» إلى ضرب إيران ردًا على صاروخ يمني، لم يكن ذلك زلة خطابية، بل إقرار ضمني بحقيقة التكوين الجديد للميدان. «إسرائيل» تعرف – كما تعرف واشنطن – أن هذا المحور ليس تجمّع «ميليشيات متفرقة»، بل مشروع مقاومة متكامل، يتشارك المعرفة والقدرات والقرار، ويعمل على قاعدة التنسيق العملياتي الذكي، وليس الانفعال الميداني.

الضربة على مطار «بن غوريون»، سواء نُفذت بصاروخ يمني خالص أو بدعم تقني إيراني، تؤكد أن هناك عقلًا عسكريًا يتجاوز ردود الأفعال، ويشتغل على مراكمة القدرات النوعية في صمت، ليفاجئ الخصم بضربات مدروسة توقيتًا وهدفًا.

فشل الردع التقليدي: ولادة معادلة ردّ جديدة

الضربات الأميركية و«الإسرائيلية» لم توقف مسار الصواريخ اليمنية، بل زادت من وتيرتها ومن دقتها. وهذا بحد ذاته يُسقط إحدى أهم ركائز العقيدة العسكرية الغربية: القدرة على الضرب الاستباقي. فالحوثي – كما تُصرّف النخبة السياسية الغربية اسمه – لم يعد مجرد «متمرّد» في نظرهم، بل فاعل إقليمي يمتلك ناصية القرار في منطقة حساسة، تمتد من باب المندب إلى عمق الأراضي الفلسطينية.

أما التهديدات «الإسرائيلية» بالردّ «بسبعة أضعاف» فهي أقرب إلى الاستعراض الإعلامي منها إلى الخطط الفعلية. فتجربة اليمن أثبتت أن الحرب المفتوحة مع صنعاء مكلفة ومكشوفة ومحفوفة بالمخاطر، سواء من ناحية الجغرافيا أو القدرة القتالية أو حتى مناخ الإسناد الشعبي العربي المتصاعد.

من الدفاع إلى الهجوم السياسي: تكريس معادلة الفعل

اليوم، لم تعد صنعاء في موقع الدفاع عن غزة، بل أصبحت لاعبًا يفرض مفاعيل قراره على عمق «إسرائيل». الحصار الجوي لم يأتِ كرد فعل، بل كخيار هجومي مدروس، ينقل المواجهة من الرمزيات التضامنية إلى فرض المعادلات الصلبة.

تل أبيب في مرمى النيران الدقيقة، وواشنطن في مأزق الخيارات، وعواصم الغرب أمام اختبار حقيقي لصدقية تحالفاتها. أما العرب، فإن لحظة الحقيقة أمامهم: إمّا أن يكونوا شهودًا على تغيير التاريخ، أو شهود زور في محكمة تسقط فيها فلسطين مرة أخرى.

زمن السماء المفتوحة انتهى

الضربة اليمنية لم تُعطّل مطارًا فحسب، بل عطّلت أيديولوجيا بكاملها، تلك التي بُنيت على تفوّق السماء. لقد ولّى زمن الهيمنة الجوية، وبدأ زمن الأهداف المكشوفة. ومن لا يملك سماءه، لن يفرض شروطه على الأرض.

غزة في مواجهة الإبادة.. صمت دولي وإرادة لا تُكسر

وفاء بهاني

عندما يحوّل العدو الإسرائيلي الجوع إلى سلاح، ويُمعن في قتل الشعب الفلسطيني وإبادته بطائراته الحربية والمُسيّرة، وبصواريخه الأميركية، ويُحكم حصاراً قاتلاً على قطاع غزة، مانعاً دخول المواد الغذائية، شعبٍ بالحصار والقتل والتشريد. في غزة فقط، كلّ شيء مباح للعدو الإرهابي الذي يسعى لانتزاع حياة الفلسطينيين واستبدالها بالموت الأسود. ولو استطاع، لَمنَع عنهم حتى الهواء.

في واحدة من أبشع الجرائم

ويستخدم منع الدواء كسلاح فتاك لا يقلّ خطورة وإرهاباً عن ترسانته العسكرية؛ فإننا أمام جريمة مكتملة الأركان تُرتكب بحق شعب بأكمله على مرأى ومسمع من عالم تجرّد من كلّ القيَم الإنسانية والأخلاقية.

في غزة فقط، كُتب على أطفالها أن يتجرّعوا الموت بصوره المتعددة. في غزة فقط، يتقن السفّاح الصهيوني ذبح سقطوا، جلّهم من الأطفال والنساء، فيما لا تزال جثث كثيرة عالقة تحت الأنقاض دون أن يُسمح حتى بعمليات الإنقاذ. الأسلحة المستخدمة في العدوان، وفق تقارير موثقة، تشمل أنواعاً محرّمة دولياً، تُستخدم دون تمييز في أحياء مكتظة، وتستهدف منشآت مدنية وطواقم إغاثية وطبية.

الحصار المفروض على غزة منذ سنوات، والمُشدَّد في هذه الحرب، زاد من مأساة السكان، وحوّل القطاع إلى سجن كبير تنعدم فيه المقوّمات الأساسية للحياة. في المقابل، تلتزم المؤسسات الدولية صمتاً محرجاً، وتخضع لشلل سياسي يمنعها من اتخاذ خطوات فعلية لحماية المدنيين ووقف العدوان.

اللافت في هذا المشهد الدموي أنّ الاحتلال لم يعُد يُخفي جرائمه، بل بات يوثّقها ويتباهى بها، في استعراض فجّ للقوة والعقيدة الاستعمارية التي تقوم عليها دولته. مشاهد الجنود المحتفلين بتدمير المنازل، وصور الأطفال القتلى التي تمرّ دون مساءلة، تفضح حجم الانحدار الأخلاقي في تعامل بعض الأنظمة العالمية مع القوانين الدولية.

الدعم الأميركي والغربي للاحتلال لم يعُد يقتصر على المساعدات العسكرية، بل بات يشمل غطاءً سياسياً كاملاً في المحافل الدولية، ما يجعل من هذه القوى شريكة فعلية في استمرار العدوان، ويكشف ازدواجية المعايير التي باتت تميّز خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الغرب.

أما المواقف العربية الرسمية، فبقيَت في معظمها رهينة الصمت أو التطبيع، ما شجّع الاحتلال على المضيّ في جرائمه دون رادع. بعض هذه الأنظمة لم تكتفِ بعدم التحرك، بل قمعت الأصوات الشعبية المتضامنة، في انحياز مكشوف يخالف نبض الشارع العربي.

ورغم هذه اللوحة القاتمة، فإنّ التحركات الشعبية في شتى أنحاء العالم تُثبت أنّ الضمير العالمي لم يمت. المظاهرات، حملات المقاطعة، والضغط الإعلامي والسياسي باتت أدوات فاعلة تُربك ماكينة الدعاية الصهيونية، وتُعيد صياغة الوعي العالمي تجاه ما يحدث في فلسطين.

وفي هذا السياق، جاء بيان "المنتدى الإسلامي للبرلمانيين الدوليين" ليقدّم نموذجاً لما يجب أن تكون عليه المواقف الرسمية: تضامن مقرون بخطة عمل، وضغط سياسي يترجم الغضب الشعبي إلى مسارات مؤثرة داخل البرلمانات الحرة.

لم تعد القضية الفلسطينية شأناً محلياً؛ لقد تحوّلت إلى معيار تُقاس به إنسانية العالم ومصداقية خطابه الحقوقي. المطلوب اليوم كسر الحصار دون انتظار، وفرض عقوبات على الاحتلال، ووقف التعاون معه، وخلق موجات ضغط لا تهدأ في الشارع العربي والإسلامي.

ويبقى لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في ميادين الإغاثة، والدفاع الإعلامي، وتثبيت الرواية الحقيقية في وجه محاولات الطمس والتزييف.

رغم الدم النازف، فإنّ الأمل لا ينطفئ. التاريخ يعلّمنا أنّ الاحتلال لا يدوم، وأنّ الشعوب قادرة على تغيير المعادلات مهما بدا الظلم مطبقاً. صوت غزة لا يزال يدوّي، وإرادتها أقوى من أن تُكسر. وما زال فجر العدالة، وإن تأخر، قاب قوسين من البزوغ.

تصعيد نتنياهو.. نفاد الوقت

ناصر قنديل

دائماً كانت نسبة رئيسية من قوة «إسرائيل» مستمدّة من علاقتها المميزة بأميركا، ودائماً كان مصدر رئيسيّ من مصادر قدرتها على خوض الحروب من خارج القانون الدولي والتجرؤ في التمرد عليه، عائد إلى حجم التغطية التي توفرها واشنطن لتل أبيب، لكن منذ طوفان الأقصى و«إسرائيل» آخذة في التحوّل الى محمية أميركية، وقد بلغت مرحلة حرجة في تموز ٢٠٢٤ فرض على رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو أن يخاطب الأميركيين للمرة الأولى باللغة التراجيدية متحدثاً عن فرضية الهزيمة علناً مضيفاً إن هزمنا هزمتم، ويأتيه التجاوب الأميركي الكبير مبنياً على القناعة بأن تراجع «إسرائيل» في المنطقة هو حكماً تراجع في الحضور الأميركي، وجاءت الحزمة القاتلة التي أصابت قوى المقاومة خصوصاً في لبنان تحمل البصمة الأميركية بين نهاية تموز ٢٠٢٤ ونهاية أيلول ٢٠٢٤، لتخرج «إسرائيل» من عنق الزجاجة وتتيح لها استعادة زمام المبادرة.

كانت اتفاقات وقف إطلاق النار على جبهات لبنان وغزة برعاية أميركية تعبيراً عن تثبيت رفع التهديد عن «إسرائيل»، سواء عبر إبعاد حزب اللّه عن الحدود، أو من خلال تجريد حركة حماس من القدرات التي تمكنها من تنظيم طوفان ثانٍ، وجاء التغيير الذي رعته واشنطن في سورية ليمنح «إسرائيل» بيئة جيوستراتيجية لا تهديد راهن فيها، لكن حجم ما تركه الطوفان من جهة وجبهة الإسناد اللبنانية من جهة مقابلة تكفّل بتصدّع داخلي في كيان الاحتلال أفقده التوازن والحيوية والثقة، فلم يعُد المستوطنون إلى شمال فلسطين المحتلة، ولم يعُد الإقبال على التطوع في الجيش والاستجابة لدعوات الاحتياط كما في السابق، فقد سقطت قدرة الجيش على الحماية وتزعزعت الثقة بقدرة الكيان على البقاء، لأن ما جرى قابل للتكرار ولو بعد سنوات، لكن عندها قد لا تبقى «إسرائيل»، ما جعل بنيامين نتنياهو وحلفاءه القلقين على مستقبلهم السياسي والشخصي ومستقبل مشروعهم السياسي التوسعيّ الذي لا يجد مكاناً لحل سياسيّ للقضية الفلسطينية، يخافون من أن تتحوّل تداعيات أي نهاية للحرب يبقى معها سلاح المقاومة إلى مسار دراماتيكي وجودي للكيان، بحيث صار نزع سلاح المقاومتين اللبنانية والفلسطينية

شرطاً وجودياً للكيان كما لحكومة نتنياهو، وهو هدف فوق طاقة الحكومة والجيش في الكيان دون مساندة أميركية كاملة.

كان الانخراط المباشر لإدارة ترامب بحملة عسكرية شاملة ضد اليمن هو الاختبار لفرضية سعي نتنياهو للنصر الذي يريد، بينما قدّمت واشنطن الدعم السياسي اللازم لنتنياهو للتملص من كل موجبات اتفاقي لبنان وغزة واعتماد تفسيرات تتيح هذا التملّص، لكن كما يبدو بوضوح فإن انسحاب واشنطن الأحادي من هذه الحرب، يعلن نهاية هذه المرحلة، لأن واشنطن التي وجدت أنها عاجزة عن كسر إرادة اليمن من جهة، ومعرضة لمخاطر تلقي خسائر لا تحتمل من جهة مقابلة، كان عليها الاختيار بين الانسحاب الأحادي من الحرب أو التورط بحرب كبرى تلبي رغبة نتنياهو بحرب مع إيران، وجاء قرار الانسحاب مكمّلاً لقرار بدء التفاوض مع إيران بشروط تناسب ما تقبل إيران اعتباره إطاراً مناسباً للوصول إلى اتفاق، دون مراعاة الحسابات الإسرائيلية، بحيث يمكن القول بثقة إن حرب نتنياهو من هذا التاريخ لم تعُد حرباً أميركية إسرائيلية، بل هي حرب إسرائيلية، تلتزم أميركا فيها بتقديم المال والسلاح والحماية السياسية، لكنها لن تنخرط فيها بعد الآن.

يعرف نتنياهو أن هذا التحوّل يعني أمرين، الأول أن الوقت ينفد وأن عليه التحرّك بسرعة لمحاولة فرض وقائع جديدة على الأقل في الجبهات التي لا تدفع واشنطن لرفع الكارت الأحمر، كما في حال توجيه ضربات لإيران، والأمر الثاني أن مسار اليمن والمفاوضات النوويّة لن يتأخّرا عن إنتاج مناخات التهدئة في المنطقة، وطبيعيّ أن يكون لها تداعياتها، بخلق بيئة خليجية إيرانية إيجابية، وخلق حصار على مناخات الحرب في غزة ولبنان، وفي قلب هذا التسارع رفع نتنياهو وتيرة التصعيد في لبنان وغزة، وهو يعلم أن لا أمل بتحقيق إنجاز عسكريّ، بل الهدف هو زيادة الضغوط بالنار لخلق تداعيات سياسية يأمل بأن تنجح من جهة، بتفعيل الدعوات لنزع سلاح المقاومة في لبنان، ونقلها من جماعات محدودة معادية للمقاومة إلى مناخ رسمي يُهيمن على قرار الدولة، التي لا تزال تحمّل «إسرائيل» مسؤولية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والقرار ١٧٠١، وتقول إن قضية السلاح مؤجلة لما بعد تنفيذ «إسرائيل» التزاماتها، ومن جهة مقابلة تفعيل مناخ عربي وفلسطيني يسمح بجعل إلقاء حماس لسلاحها شرطاً مقبولاً لوقف الحرب.

العقدة التي تعترض طريق الحراك الإسرائيلي، هي أن المقاومة لا تزال قوية كفاية لمنع التفكير بنزع سلاحها بالقوة في لبنان وغزة، وبالتوازي فإن بديل السلاح كما تقول تجربة سورية الجديدة وتجربة السلطة الفلسطينية منذ اتفاقات أوسلو، هو التعرّض لسلسلة من المطالب والشروط الإسرائيلية التي لا تنتهي إلا بالاستسلام والإذلال، فليس لدى الكيان مشروع حل سياسيّ يحفظ للفلسطينيين واللبنانيين والسوريين إذا تركوا سلاحهم شعوراً بالكرامة الوطنية، بينما تعني شعبياً تعريض المواطنين حيث ينزع السلاح لمخاطر تكرار نموذج صبرا وشاتيلا بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، رغم الضمانات الأميركية بحفظ أمن المخيمات والفلسطينيين فيها.